

Distr.: General
10 April 2019
Arabic
Original: English



العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٢٩ (٢٠١٨)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ وطلب إلى موافاته، كل ٩٠ يوماً، بتقرير عن تنفيذه. ويُقدّم التقرير لمحة عن آخر تطورات النزاع والوضع السياسي وبيئة العمل في دارفور والتحديات الرئيسية التي ووجهت في تنفيذ ولاية العملية المختلطة خلال الفترة الممتدة من ٤ كانون الثاني/يناير إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩. ويعرض التقرير أيضاً الأنشطة التي اضطلعت بها العملية المختلطة لدعم التقدم المحرز صوب تحقيق النقاط المرجعية لخروجها ومؤشرات الإنجاز المتعلقة به، ويقدم معلومات مستكملة عن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة (S/2018/530).

ثانياً - تحليل النزاع

٢ - ظلت الحالة الأمنية في دارفور مستقرة نسبياً عموماً، ما عدا في جبل مرة، حيث استمر وقوع اشتباكات متقطعة بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، وتواصل الاقتتال في صفوف هذه الجماعة المتمردة. وفي حين كانت هناك زيادة في عدد حوادث القتال بين القوات المسلحة السودانية وعناصر جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد (٩ حوادث أشرت إليها في تقرير المرحلي الأخير مقابل ١٨ حادثاً خلال هذه الفترة)، فقد كانت أصغر في نطاقها وكانت في معظمها عمليات كر وفر. ويتسق هذا الاتجاه مع عملية تطويق القوات المسلحة السودانية لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في منطقة جبل مرة، وتزايد الضغط الذي تمارسه على حركة التمرد، في حين أن الزيادة في الهجمات المنخفضة الشدة التي يشنها جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد قد تكون محاولة للاستفادة من حالة الغموض السياسي والاقتصادي السائدة منذ بداية الحركة الاحتجاجية في جميع أنحاء البلد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وعلى الرغم من تسجيل زيادة طفيفة منذ الفترة المشمولة



بالتقرير الأخير، ظل عدد الاشتباكات القبلية منخفضاً أيضاً، في ظل استمرار وقوع أعمال عنف بين الرعاة والمزارعين، شملت سرقة الماشية وإتلاف المزارع، لا سيما في شمال وغرب دارفور.

٣ - وكان للاحتجاجات المناهضة للحكومة التي بدأت في جميع أنحاء السودان في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والتي كانت في البداية عبارة عن مظاهرات ضد ارتفاع تكلفة المعيشة، تأثير محدود في دارفور حتى الآن. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن الاحتجاجات لم تقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلا في نيالا في جنوب دارفور في ١٣ كانون الثاني/يناير، والجنينة في غرب دارفور، والضعين في شرق دارفور، في ١٧ كانون الثاني/يناير، فإنها عطلت مع ذلك عملية السلام في دارفور، إذ تراجع جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي وفصيل إبراهيم جبريل في حركة العدل والمساواة عما وافقا عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ من استئناف المحادثات مع الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، أعلن رئيس السودان، عمر حسن البشير وقفا للأعمال العدائية لفترة مفتوحة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وقابلت ذلك بالمثل الجبهة الثورية السودانية، المتألّفة من جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، وحركة العدل والمساواة/فصيل جبريل، وحركة تحرير السودان/المجلس الانتقالي، والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان - قطاع الشمال بقيادة مالك عقار، بتمديد وقف الأعمال العدائية من جانب واحد لفترة إضافية مدتها ثلاثة أشهر، ابتداء من ٨ شباط/فبراير ٢٠١٩.

القتال بين حكومة السودان والجماعات المسلحة

٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصبحت الاشتباكات بين الحكومة وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد أكثر تواتراً في جبل مرة، في حين أعيد تركيز وجود القوات المسلحة السودانية على المناطق الحضرية في البلد من أجل احتواء الاحتجاجات.

٥ - وفي وسط دارفور، هاجم جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، في ١٧ و ٢٩ كانون الثاني/يناير، مركزاً أمامياً للقوات المسلحة السودانية في مانابو، وأفيد أن ذلك أدى إلى مقتل أربعة جنود، ووقعت اشتباكات أخرى في ٢٩ كانون الثاني/يناير و ٩ و ١١ شباط/فبراير وأفيد أنها أسفرت عن مقتل ثلاثة من أفراد جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد وفرد واحد من القوات المسلحة السودانية. واستمر تبادل إطلاق النار في المنطقة نفسها في ٧ و ١٩ شباط/فبراير و ٣ و ٥ آذار/مارس، وهو ما أدى إلى مقتل ٦ أفراد من جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد. وانتقاماً لذلك، شن جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد هجوماً في ٥ و ٢٤ آذار/مارس، أفيد أنهما أسفرا عن مقتل ثلاثة جنود من القوات المسلحة السودانية، إضافة إلى اختطاف اثنين آخرين في نقطة تفتيش تابعة للقوات المسلحة السودانية في ٢٥ آذار/مارس. وأفيد عن خسائر أخرى في الأرواح شملت وفاة فرد من جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في قرية داية في ٣٠ كانون الثاني/يناير، وجندي من القوات المسلحة السودانية في قرية جديد في ١٣ شباط/فبراير. وفي دورسا، اندلع قتال بين الجانبين أدى إلى مقتل ثلاثة أفراد من القوات المسلحة السودانية في ٢٦ شباط/فبراير و ١٣ آذار/مارس وفردين من جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في ١٤ آذار/مارس.

٦ - وفي شمال دارفور، هاجم جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد القوات المسلحة السودانية في بولي، جنوب سورتوني، في ٤ كانون الثاني/يناير، وأدى هذا الهجوم إلى وقوع عدد غير معروف من الضحايا في كلا الجانبين. وفي جنوب دارفور، زعم جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد أن نيران

مدفعية أطلقتها القوات المسلحة السودانية أدت إلى إحراق قرية صابون الفقر في منطقة تورونق تونقا - قور لومبنيق في ٢٤ كانون الثاني/يناير. ولم تتمكن العملية المختلطة من التحقق من الحادث بسبب رفض الوصول إلى عين المكان من جانب القوات المسلحة السودانية.

٧ - وفي الوقت نفسه، استمر الاقتتال بين فصائل جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في منطقة قرية داية، في وسط دارفور، وقد بدأ هذا الاقتتال بعد أن قتلت إحدى جماعته الفرعية (بقيادة صالح بورسا) فردا من جماعة فرعية أخرى (بقيادة مبارك علدوك) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ بسبب عزم علدوك على التوقيع على اتفاق سلام مع الحكومة. وتشير تقارير إلى أن الفترة من ١٧ كانون الثاني/يناير إلى ٢٦ آذار/مارس شهدت مقتل ٢٢ من عناصر فصيل علدوك و ٢٠ من عناصر فصيل بورسا في الاشتباكات، إلى جانب ٩ جرحى و ١٥ جريحا على التوالي. كما قامت الجماعتان بمجمعات وعمليات اختطاف ضد مدنيين فور محليين اشتبه في تعاونهم مع الفصيل المعارض، وأفيد بمقتل خمسة مدنيين، إضافة إلى إصابة خمسة واختطاف ١٥ آخرين.

النزاعات القبلية

٨ - تم تسجيل أربعة اشتباكات قبلية أسفرت عن مقتل ١٤ شخصا، لا سيما في ولايات غرب ووسط وشمال دارفور، وهو ما يمثل زيادة قياسا إلى الفترة السابقة حيث أبلغ عن وقوع حادثين أسفرا عن مقتل ثلاثة أشخاص. وفي غرب دارفور، بالقرب من قرية حجليا حجاج شرق الجنيينة، أدى مقتل أحد أبناء أولاد زيد على يد أحد أبناء مسيرة الجبل إلى مصادمات بين المجموعتين في الفترة من ١٥ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير، أفيد أنها أسفرت عن وفيات وعن عمليات نزوح إلى القرى المجاورة وإلى تشاد. وتم نشر أفراد من القوات المسلحة السودانية في المنطقة لتهدئة الوضع. وفي قرية عرفه، شمال الجنيينة، اندلعت مصادمات بين نازحين داخليا من أولاد عيد والمسالييت في ١٣ آذار/مارس بسبب منازعة على الماشية، ولقي ثلاثة نازحين من المسالييت واثان من أولاد عيد مصرعهم. وزادت سلطات ولاية غرب دارفور الوجود الأمني لمنع مزيد من التصعيد وحماية مخيم أدراماتا للنازحين داخليا.

٩ - ومع بداية موسم الشتاء، أفيد بوقوع حوادث لإتلاف المزارع، لا سيما في شمال ووسط دارفور. ففي شمال دارفور، قتل بدو رحل، في ٣ شباط/فبراير، ثلاثة مزارعين في قرية ركوع انتقاما منهم بسبب تسببهم في إصابة جمال مجروح. وقام زعماء الإدارة الأهلية، بدعم من الشرطة السودانية، بإلقاء القبض على أحد البدو الرحل. وفي اليوم نفسه، في منطقة تمل دهيش، أفيد بقيام مجموعة من البدو الرحل بقتل ثلاثة مزارعين عندما كانوا يحاولون منع رعي مواشيهم في مزارعهم. وفي وسط دارفور، أدى شجار بين شبان من بني هلبة وبني حسين في ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى اندلاع أعمال عنف في منطقة كوراري أسفرت عن جرح عدة أشخاص. وقد سُوي هذا الخلاف بطريقة سلمية إذ عرضت أسر بني حسين دفع مصاريف نقل وعلاج المصابين من بني هلبة.

العنف ضد المدنيين، وانتهاكات حقوق الإنسان

١٠ - زاد عدد الحوادث الإجرامية ضد النازحين داخليا وغيرهم من المدنيين الضعفاء خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إذ وقع ٥٨ حادثا أدت إلى سقوط خمسة قتلى، مقابل ٤٨ حادثا أدت إلى سقوط ثلاثة قتلى في الفترة السابقة. وتعرض مدنيون آخرون لما عدده ١٢٦ حادثا إجراميا أدت إلى سقوط

٢٤ قتيلا، مقارنة بما عدده ١١١ حادثا أدت إلى سقوط ١٤ قتيلا في الفترة السابقة. وكانت المناطق الأكثر تضررا هي منطقتا قولو - روكرو ونيريتي - طور في وسط دارفور والمناطق الواقعة جنوب شرق بلدي كاس وشرق جبل مرة في جنوب دارفور، وكلها في منطقة جبل مرة الكبرى وتعكس استمرار عدم الاستقرار هناك. وفي مخيمات النازحين داخليا في منطقتي نيريتي وقولو، بوسط دارفور، أفيد بوقوع إطلاق نار عشوائي ليلا وتعرض نازحين لمضايقات.

١١ - وفي كلمة، بجنوب دارفور، زادت التوترات بين جماعات يزعم ارتباطها بجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد وجماعات أخرى ترغب في التعامل مع الحكومة، ما نتج عنه تعليق بعض الأنشطة الإنسانية في مخيم النازحين داخليا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وتواصل العملية المختلطة الاتصال بشتى الجماعات والسلطات من أجل التخفيف من حدة التوترات ومنع أعمال العنف. وفي غرب دارفور، في ١٧ كانون الثاني/يناير، وثقت العملية المختلطة هجمات شنها رجال مسلحون على قرى للعائدين، أدت إلى نزوح ما لا يقل عن ٢٥٨ أسرة. وجرح في هذه الهجمات ستة مدنيين، ولا يزال آخرون في عداد المفقودين. وقد أثارت العملية المختلطة هذه المسألة مع السلطات الحكومية، وقام النائب العام للولاية بفتح تحقيق.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت العملية المختلطة ٥٩ حالة جديدة من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، كان ضحيتها ١٢٩ شخصا. وتحققت العملية المختلطة من وقوع ٣٠ حادثا شملت ٦٢ ضحية، وجميع هؤلاء الضحايا إناث. أما الحوادث الـ ٢٩ الأخرى، التي شملت ٦١ ضحية، فلم يتم التحقق منها بعد بسبب تحديات تتعلق بالوصول إلى الضحايا ومواقع الحوادث. وتم إلقاء القبض على ٢٣ مشتبه بهم في ٩ حوادث مبلغ عنها. وسجلت ١٠ حالات لانتهاك الحق في الحياة (١٦ ضحية)؛ و ٢٠ حالة لانتهاك الحق في السلامة الجسدية (اعتداء) (٤٣ ضحية)؛ و ١١ حالة للاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني (٣٠ ضحية)؛ و ٣ حالات اختطاف (٨ ضحايا). وبلغت حوادث العنف الجنسي، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، ١٥ حادثا وبلغ عدد ضحاياها ٢٦ ضحية، منهم سبعة قصر، وهو ما يمثل انخفاضا قياسا إلى عدد الحوادث المبلغ عنها في الفترة السابقة البالغ ٣١ حادثا. ومن أصل ٥٩ حادثا موثقا، ادعي أن قوات الأمن الحكومية مسؤولة عن ٢٦ حادثا كان ضحيتها ٥٠ شخصا. وادعي أن ثلاثة أفراد من جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد مسؤولون عن حادثين.

١٣ - وشملت شواغل حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا عمليات الاعتقال والاحتجاز المرتبطة بالاحتجاجات السالفة الذكر التي اندلعت في جميع أنحاء البلد. وقد ألقى القبض على أربعة محامين في ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير في نيالا، بجنوب دارفور، لمحاولتهم تقديم طلب خطي إلى الحاكم، لكن أفرج عنهم في ١١ كانون الثاني/يناير دون توجيه تهم إليهم. وفي الضعين، بشرق دارفور، ألقى القبض على سبعة شبان في ١٧ كانون الثاني/يناير، ثم حكم عليهم بالسجن لمدة ثلاثة أشهر لقيامهم بتنظيم مسيرة سلمية للاحتجاج على النقص في الوقود. وقد فرقت قوات الأمن تلك المسيرة، التي شارك فيها نحو ٢٠٠ شاب، باستخدام الغاز المسيل للدموع. وفي الجنينة، في غرب دارفور، ألقى القبض على أربعة مدنيين في الفترة ما بين ١٨ و ٢٣ كانون الثاني/يناير، وأفيد أنهم اتهموا باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتعبئة الاحتجاجات. وفي زالنجي، في وسط دارفور، ألقى القبض في ٢٤ كانون الثاني/يناير على مدني واحد على ارتباط بالاحتجاجات لكن أفرج عنه في اليوم التالي.

ثالثاً - الحالة السياسية

١٤ - رداً على الاحتجاجات المناهضة للحكومة، التي بدأت كرد فعل على ارتفاع تكلفة الوقود والسلع الأساسية الأخرى لكن اتسعت لتشمل مطالب بإجراء إصلاحات سياسية شاملة، أعلن الرئيس حالة طوارئ لمدة سنة في ٢٢ شباط/فبراير، وحل الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات. وفي الوقت نفسه، دعا الرئيس إلى إجراء حوار شامل، وإلى تأجيل مناقشة برلمانية بشأن تعديلات دستورية مقترحة تكفل ترشحه لولاية أخرى في الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٢٠. وفي إطار هذه التدابير، عين وزير الدفاع الفريق أول ركن عوض محمد أحمد بن عوف نائبا أول للرئيس وعين محمد طاهر إيلا، الوالي السابق (الحاكم) لولاية شرق الجزيرة، رئيساً للوزراء. ويُدَل جميع الولاة (الحكام) في ولايات البلاد البالغ عددها ١٨ ولاية بأكبار مسؤولي الأمن، لا سيما من القوات المسلحة السودانية. وفي ١٣ آذار/مارس، أعلن رئيس الوزراء الجديد عن إنشاء حكومة مصغرة لتصريف الأعمال تتألف من ٢٢ وزيرا اتحاديا و ١٨ وزيرا ولائيا.

١٥ - وفي ٢٥ شباط/فبراير، أصدر الرئيس البشير مراسيم أخرى تنص على حظر التجمعات العامة غير المأذون بها، وضبط حركة العملة الصعبة وتجارة الوقود والسلع الأساسية الأخرى، ومنح قوات الأمن سلطات طوارئ لتفتيش المباني، وتقييد حركة الأفراد، واعتقال الأشخاص ومصادرة الأصول فيما يتصل بالجرائم المتعلقة بحالة الطوارئ. وفي ٢٦ شباط/فبراير، قام رئيس القضاء والنائب العام بتشكيل محاكم طوارئ ونيابات طوارئ لإنفاذ حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلد. وفي ٢٨ شباط/فبراير، تخلى الرئيس عن منصب رئيس المؤتمر الوطني الحاكم وعين الحاكم السابق لشمال كردفان، أحمد هارون، رئيساً بالنيابة مكلفاً بإدارة الحزب. وفي جلسة استثنائية عقدت في ١١ آذار/مارس، أقر المجلس الوطني ومجلس الولايات (البرلمان الوطني) حالة الطوارئ لكن تم تقليص مدتها إلى ستة أشهر.

١٦ - واستمرت الاحتجاجات في الخرطوم والمناطق المحيطة بها، إذ رفض تجمع المهنيين السودانيين، الذي بات يقود تنظيم الاحتجاجات، وأحزاب المعارضة التقليدية دعوة الرئيس إلى الحوار. وفي ١ كانون الثاني/يناير، وقع تحالف نداء السودان المعارض وقوى الإجماع الوطني والتجمع الاتحادي إعلان الحرية والتغيير، ليطلبوا بجملة أمور منها تنحي الرئيس وتشكيل حكومة انتقالية قومية تحكم لمدة أربع سنوات. كما أن زعيم حزب الأمة القومي، الصادق المهدي، انتقد ما اعتبره عسكرة الإدارة، ودعا الرئيس في ٢ آذار/مارس إلى أن يتنحى عن منصبه. وفي ٢٠ آذار/مارس، أعلن تحالف نداء السودان انسحابه من اتفاق خريطة الطريق لإنهاء النزاعات في السودان، الذي يسره فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والذي تم توقيعه مع حكومة السودان في عام ٢٠١٦، وقال إنه لن يعمل مع الحكومة إلا إذا تنحى الرئيس عن منصبه.

١٧ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أطلقت الحكومة سراح ١٨٦ محتجزاً كانت اعتقلتهم خلال الاحتجاجات. غير أنه، في ١ آذار/مارس، عقب فرض حالة الطوارئ، حكمت المحاكم الخاصة في الخرطوم على ٨ متظاهرين بالسجن مدد تتراوح بين ستة أشهر وخمس سنوات لتحديدهم حظر الاحتجاجات. وفي ١٠ آذار/مارس، أثناء الاحتجاجات التي نظمها تجمع المهنيين السودانيين في أم درمان، اعتقل العشرات من المتظاهرين من بينهم نائب رئيس حزب الأمة القومي وعدة زعماء أحزاب معارضة، وأحيلوا على محاكم الطوارئ، وحكم عليهم بالسجن ودفع الغرامة. وعلى الرغم من صدور أمر رئاسي في ٦ شباط/فبراير يقضي بوقف استهداف الصحفيين والإفراج عن من تم احتجازهم، لا تزال تفرض تدابير تقييدية على وسائل الإعلام.

رابعاً - الحالة الإنسانية

١٨ - ما زالت الحالة الإنسانية في وسط دارفور تتأثر باستمرار الاشتباكات المتقطعة بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، وكذلك بالاختلال الجاري في صفوف هذا الجيش/الفصيل، لا سيما في كويلا في غرب جبل مرة ومنطقة داية في منطقة شمال جبل مرة. وأدت الاشتباكات بين فصائل جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في قرية داية إلى توقف الأنشطة الإنسانية، كما رفض السماح بالدخول إلى منطقة جوكوستي بسبب انعدام الأمن. وفي غرب دارفور، خلصت بعثة تقييم مشتركة بين الوكالات أرسلت في الفترة ما بين ١٢ و ١٤ شباط/فبراير إلى مواقع الاشتباكات السالفة الذكر التي وقعت بين أفراد من أولاد زيد وأفراد من مسيرية الجبل في كانون الثاني/يناير إلى أن الحاجة تدعو إلى توفير المأوى بشكل عاجل وتوفير المساعدة بالمواد غير الغذائية، لا سيما لكبار السن والأطفال والنساء الحوامل. وكما تفيد المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية العون الإنساني، وصل نحو ٥٥٠ شخصاً إلى مخيم النازحين داخلياً في عطاش في جنوب دارفور قادمين من قرى فينا وقولبو وصابون الفقر في ٥ شباط/فبراير، هاربين من القتال المبلغ عنه بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد حول منطقة دريبات. وقد قدمت مساعدة أولية، بما في ذلك مواد غذائية ومجموعات مواد للرعاية الصحية الأولية. وأوفدت العملية المختلطة والشركاء في المجال الإنساني بعثة تقييم متكامل للحالة الإنسانية إلى بلة السريف وليبة وتوربه في الفترة من ٦ إلى ٨ كانون الثاني/يناير، وبعثة إضافية إلى بلة السريف في الفترة من ١٧ إلى ١٩ آذار/مارس. غير أن الوصول إلى المناطق التي يسيطر عليها المتمردون في فينا وقولبو وكتزوم في جنوب ووسط دارفور ما زال يخضع لتقييد السلطات العسكرية السودانية بسبب دواع أمنية.

١٩ - وواصل الشركاء في المجال الإنساني تقديم المساعدة في دارفور، مع التركيز على توفير الإمدادات المنقذة للحياة للفئات الضعيفة، لا سيما للجدد من النازحين داخلياً وإلى المتضررين من النزاع، من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. وفي قولبو ونيريتي في وسط دارفور، تم توزيع قسائم غذائية على ٢٥٠٠ نازح داخلي وعلى نحو ٥٠٠ من السكان الضعفاء. كما تم تدريب متطوعين مجتمعيين في مجال تعزيز الإصحاح والنظافة الصحية، وتوفير المياه، وفحص المياه وإصلاح مرافق المياه القائمة. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات، لا سيما فيما يتعلق بإدارة قضايا العنف الجنساني، بما في ذلك الحاجة إلى الدعم النفسي - الاجتماعي والتوعية المجتمعية. وفي جنوب دارفور، انتهى الشركاء من توزيع مواد غير غذائية على ١٢٢٠ شخصاً (٢٨٨ أسرة) في مخيم عطاش للنازحين داخلياً. وتم فحص ١١٣ طفلاً دون سن الخامسة لكشف حالات سوء التغذية، وتم قبول ٣٩ طفلاً للحصول على العلاج وتلقت ١٢٧ من الأمهات المشورة بشأن رعاية الرضع وصغار الأطفال.

٢٠ - ووقّر أفراد نظاميون تابعون للعملية المختلطة الحراسة لـ ١٢٠ رحلة للشركاء في المجال الإنساني دعماً لإيصال المساعدات الإنسانية ورسدها، وإجراء تقييمات التحقق المشتركة بين الوكالات والاضطلاع بالأنشطة التنفيذية. واستمر توفير الحراسة اليومية للشركاء المعنيين بنقل المياه بالشاحنات من كوي إلى موقع تجمع النازحين داخلياً في سورتوني، فضلاً عن الحراسة المسلحة المنتظمة لنقل الإمدادات الإنسانية بين سورتوني وكبكاية في شمال دارفور. ووفرت العملية المختلطة أيضاً الأمن لمستودعات ومعدات وكالات المساعدة الإنسانية. وقام برنامج الأغذية العالمي، تحت حراسة العملية المختلطة، بتوزيع ٢٥ طناً من الأغذية على السكان المحتاجين، بمن فيهم النازحون داخلياً، في جميع أنحاء دارفور.

خامسا - بيئة العمل

القيود المفروضة على إمكانية الوصول

٢١ - ما زالت العملية المختلطة تواجه حالات رفض الوصول وتقييد الحركة. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل ما مجموعه ست حالات لرفض الوصول وحالة واحدة لتقييد الحركة، مقابل سبع حالات في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي ظل حالات الرفض لم يتسن للعملية المختلطة أن تتحقق من معلومات عن أعمال قتال أفيد بوقوعها في ٢٨ شباط/فبراير في صابون الفقر في جنوب دارفور وفي ٢ شباط/فبراير في منطقة مانابو الزراعية في وسط دارفور. وفي ١٣ شباط/فبراير، منع قائد من قادة القوات المسلحة السودانية دورية تابعة للعملية المختلطة تتجه إلى قرية هشابة، شمال دارفور، من الوصول إلى وجهتها بدعوى أن المنطقة هي منطقة عمليات للقوات المسلحة السودانية. وفي ١٦ شباط/فبراير، منعت العملية المختلطة أيضا من الوصول إلى كورون، الواقعة قرب قولو، في وسط دارفور. وتم التخطيط لدورية تحقق أخرى أرسلت في نهاية المطاف إلى كورون في ٢٠ شباط/فبراير. وفي ١٨ شباط/فبراير، أوقفت بعثة تابعة للعملية المختلطة للتقييم الأمني وبناء الثقة كانت متجهة إلى سافانقا، شمال قولو، عند وصولها إلى نقطة تفتيش تابعة للقوات المسلحة السودانية ولم يسمح لها بمواصلة المسير إلا بعد مفاوضات. ومنعت القوات المسلحة السودانية فريقا من إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن كان يقوم بمهمة على الطريق الرابط بين زالنجي والجنينة في ٢١ شباط/فبراير. كما رفضت القوات المسلحة السودانية منح تصريح أمني لدورية تابعة للعملية المختلطة في مانابو في ١٢ آذار/مارس.

الهجمات والتهديدات بتنفيذ هجمات ضد العاملين في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والأمم المتحدة وفي مجال تقديم المساعدة الإنسانية

٢٢ - كان هناك ١٧ حادثا استهدفت موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما يمثل انخفاضاً قياساً إلى عدد الحوادث المبلغ عنها خلال الفترة السابقة وهو ٢٨ حادثاً. ومن بين هذه الحوادث، استهدف ١٦ حادثاً موظفين في الأمم المتحدة واستهدف حادث واحد عاملين في المجال الإنساني. وشملت هذه الحوادث اقتحام مباني العملية المختلطة، وحالات اقتحام، وسطو، وسرقة، ومحاولة سرقة لممتلكات العملية المختلطة. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، أوقف رجال مسلحون مجهولو الهوية شاحنة خاصة استأجرتها منظمة غير حكومية دولية في قرية أم حرز، التي تقع على بعد ٣٥ كيلومتراً شمال شرق نيرتبي في وسط دارفور، وسرقوا الممتلكات الشخصية من الموظفين الوطنيين العاملين لحساب المنظمة.

مسائل التأشيرات والتخليص الجمركي

٢٣ - منحت الحكومة ٢١١ تأشيرة، منها ١٥ تأشيرة لأفراد عسكريين، و ٧٧ تأشيرة لأفراد شرطة، و ٦٠ تأشيرة لزوار رسميين، و ٥٢ تأشيرة لمتقاعدين، و ٣ تأشيرات لموظفين مدنيين. ولا يزال هناك ١٦٦ طلب تأشيرة قيد التجهيز و ٢٢٠ طلب تأشيرة لم يبت فيها بعد رغم مرور الفترة العادية للموافقة عليها التي مدتها ١٥ يوماً، وبعض هذه الطلبات لم يبت فيها منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ورغم أن هناك تقدماً صوب التعاون مع الحكومة في إصدار التأشيرات، لم تصدر بعد ١٧ تأشيرة لموظفين مدنيين دوليين، بما في ذلك في قسم حقوق الإنسان. وواصلت حكومة السودان الإفراج عن حاويات حصص

الإعاشة من بورتسودان في غضون مهلة التجهيز السارية. وسجل أيضا تقدم في تخلص جميع الشحنات، بأدنى قدر من التأخير.

سادسا - التقدم المحرز نحو تحقيق الأولويات الاستراتيجية للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والنقاط المرجعية والمؤشرات لخروجها

دعم عملية السلام في دارفور وتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٢٤ - لم يحرز تقدم كبير في عملية السلام في دارفور منذ التوقيع على اتفاق ما قبل التفاوض في برلين في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. فقد انسحب كل من حركة العدل والمساواة/فصيل جبريل وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي من المحادثات المقررة مع الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، تضامنا مع الاحتجاجات المناهضة للحكومة. ومع ذلك، واصل الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور العمل مع الأطراف والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك قطر، من أجل الخروج من المأزق. وأجرت العملية المختلطة أيضا اتصالات مع جماعات المجتمع المدني والإدارة الأهلية بشأن المسائل التي ينبغي تناولها في إطار المحادثات، عند استئناسها، إلى جانب التوصيات المنبثقة عن عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور.

٢٥ - واستمر تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بخطى بطيئة، ويرجع ذلك أساساً إلى نقص التمويل والقيود التشغيلية. وفي ١١ و ١٢ كانون الثاني/يناير، قامت مفوضية أراضي دارفور، بالتعاون مع وزارة الزراعة والغابات ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بتنظيم حلقة عمل في الخرطوم بشأن إدارة الأراضي الزراعية في سياق الأمن الغذائي في دارفور. وقدمت مفوضية الحقيقة والعدالة والمصالحة إلى وزارة المالية الاتحادية طلباً لتمويل ثلاثة مشاريع بشأن التعايش السلمي ومؤتمرات السلام. غير أن المفاوضات الرئيسية الخمس الواردة في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور والمعنية بعمليات العودة الطوعية وإعادة التوطين، والأراضي، والترتيبات الأمنية، والعدالة والحقيقة والمصالحة، وتنمية البدو الرحل، وكذلك صندوق إعادة إعمار وتنمية دارفور، لم يتم بعد إنشاؤها بالكامل وتشغيلها على نحو فعال في دارفور.

حماية المدنيين

٢٦ - أحرزت الأفرقة المتكاملة للحماية الميدانية التابعة للعملية المختلطة ١٦٠ زيارة في جميع أنحاء شمال وجنوب ووسط دارفور. وفي شمال وجنوب دارفور، لا تزال مشاكل الحماية الرئيسية تشمل وجود الرحل المسلحين، والخوف من إمكانية إتلاف المواشي للمحاصيل، وما يترتب على ذلك من توترات بين الرعاة والرحل.

٢٧ - وفي وسط دارفور، شملت مشاكل الحماية عمليات القتل وعمليات الاختطاف وأعمال العنف الجنسي والجنساني، بما فيها أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع، والسطو والاعتداءات، والمضايقات، لا سيما في مناطق قولو ونيرتيتي وزالنحي. وسجل ما مجموعه ١٦ حادثاً كان ضحيتها نحو ١٠٠ من المدنيين. وشملت هذه الحوادث اغتصاب ست نساء في منطقة فورة، قرب مخيم النازحين داخلياً في طور، في ٥ كانون الثاني/يناير؛ وقتل جنديين يشتبه أنهما من القوات المسلحة السودانية لنزاع داخلي في مخيم الشمال في نيرتيتي في ٢٢ كانون الثاني/يناير؛ وادعاء اختطاف رحل مسلحين لأربعة أشخاص من مناطق

وادي مارتاجالو في ١٧ و ٢٥ كانون الثاني/يناير؛ واختطاف عناصر من جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد على ما أفيد لخمسة مدنيين من قرية داية في ١٢ كانون الثاني/يناير؛ وقيام عناصر يشتهبه في أنهم من قوات الدعم السريع بشن هجوم على قرويين في منطقة جارتانقا، قرب قولدو، في ١٤ كانون الثاني/يناير، أدى إلى إصابة خمسة أشخاص بجروح خطيرة؛ وقيام عنصر يشتهبه في أنه من جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد بإطلاق النار على امرأة وإصابتها في ضواحي قولدو في ٦ كانون الثاني/يناير؛ وقيام رحل مسلحين بالاعتداء والسطو على مجموعة من النازحات داخليا على ما أفيد في نيرتيتي في ٦ كانون الثاني/يناير؛ وتعرض نازحين داخليا للاعتداء الجسدي على يد بعض البدو الرحل في مناطق قورني وتارينقا وأوساجي ودينقاقوري في غرب ووسط جبل مرة وزالنجي في ١٩ و ٢٣ كانون الثاني/يناير؛ وادعاء تعرض مجموعة من النساء للاعتداء على يد رحل مسلحين منعوهم من فلاحه الأرض في منطقة كولو فوقو في ٢٥ كانون الثاني/يناير، وفي تانقو في ٢٦ كانون الثاني/يناير. وقد أبلغت الشرطة السودانية بفضية الخندين التابعين للقوات المسلحة السودانية في نيرتيتي، بينما قامت القوات المسلحة السودانية والشرطة السودانية بالاتصال بقيادة المجتمعات المحلية لتحديد المسؤولين عن هجوم جارتانقا. وعقدت السلطات المحلية في قولدو اجتماعا مع قادة المجتمعات المحلية وسوّت النزاع في منطقتي كولو فوقو وتانقو.

٢٨ - وفي جنوب دارفور، أوفدت العملية المختلطة بعثة إلى دريبات في منطقة شرق جبل مرة في الفترة من ٤ إلى ٨ شباط/فبراير لرصد حالة الحماية وتأثير الاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد على السكان المدنيين، ولاحظت حدوث زيادة في عدد العائدين إلى هذه المنطقة. وقد وجه العائدون وقادة المجتمعات المحلية نداء لتقدم الدعم من خلال توفير الخدمات الأساسية والهياكل الأساسية، لا سيما في مجالي الصحة والتعليم.

٢٩ - وقام العنصر العسكري للعملية المختلطة بما مجموعه ٦ ٧٢١ دورية، منها ٢ ٢٥٠ دورية لحماية المدنيين. وبلغ عدد دوريات حماية أفراد العملية المختلطة ومعداتها ٢٧٥ ٤ دورية في المجموع، منها ٣ ٩١٨ دورية روتينية و ٣٥٧ عملية حراسة لوجستية وإدارية. وفي المجموع، أجريت ١ ٣٨٧ زيارة إلى القرى و ٦٧٠ زيارة إلى مخيمات النازحين داخليا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي إطار دعم الحماية البدنية للمدنيين، أجرت شرطة العملية المختلطة ٣ ٣٣٣ دورية، منها ١ ٣٠٠ دورية لبناء الثقة في مخيمات النازحين داخليا و ٢٦٣ دورية حراسة لجمع الحطب والأعشاب، و ١٤٩ دورية لحراسة الأسواق، و ٩٢٩ دورية في القرى، و ٥٥٥ دورية في البلدات، و ٧٧ دورية في مناطق العودة، و ٦٠ دورية على طول طرق الهجرة من أجل تلبية الاحتياجات الأمنية للنازحين داخليا، مع التركيز بوجه خاص على النساء والأطفال الذين يراولون أنشطة لكسب الرزق خارج مخيماتهم. كما وفرت وحدات الشرطة المشكّلة ٦٣ عملية حراسة للعمليات الإنسانية لأفراد برنامج الأغذية العالمي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واليونيسف، والعملية المختلطة.

٣٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت العملية المختلطة ما مجموعه ٤٢ اجتماعا للتنسيق الأمني مع الشرطة السودانية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية وممثلي النازحين داخليا، وقادة المجتمعات المحلية. وركزت الاجتماعات على مبادرات الخفارة المجتمعية وتمكين الشرطة السودانية من توفير الأمن في مخيمات النازحين داخليا والمجتمعات المحلية المحيطة بها. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، قامت العملية المختلطة بتسليم مركز شرطة كالول المنشأ حديثا في غرب دارفور، ويجري إنجاز مشاريع مماثلة أخرى في شمال ووسط وجنوب دارفور. وإضافة إلى ذلك، عقدت البعثة، في كتم في

٦ كانون الثاني/يناير، حلقة عمل بشأن إعادة تدوير النفايات لغرض إدرار الدخل لـ ٢٥ من النازحات داخليا، ووفرت أربع حلقات عمل بشأن مسألة احترام حقوق الإنسان أثناء الاعتقال والاحتجاز، لفائدة ١٢٠ ضابطة في الشرطة السودانية في زالنجي في ١٠ كانون الثاني/يناير. وهذه الاجتماعات شجعت المجتمع المحلي على دعم تنفيذ مبادرات الحفارة المجتمعية وعززت السلامة والأمن في مخيمات النازحين داخليا والمجتمعات المحلية المحيطة بها.

٣١ - وواصلت العملية المختلطة دعم عملية إعادة إرساء جهاز العدالة الجنائية في مناطق العودة، من خلال إصلاح محكمة ريفية في طويلة، وإنشاء محكمة محلية، وثلاث محاكم ريفية، وسجل عقاري ومهاجع للسجناء من الذكور والإناث في كيبكايية، وكلاهما في شمال دارفور. وأُنجزت العملية المختلطة أعمال بنى تحتية لتحسين الأمن في السجون في كتم، في شمال دارفور، والضعين، في شرق دارفور. ونُظمت أيضا دورات لتدريب أكثر من ٥٠٠ من موظفي إنفاذ القانون والأخصائيين الاجتماعيين في شتى ولايات السودان بشأن مسائل حقوق الطفل، وتوفير العدالة للأطفال، وممارسات الاستجواب المراعية للطفل.

٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاونت العملية المختلطة مع القضاء السوداني في تنظيم دورات تدريبية في مجال الوساطة لفائدة ٢٥ من قضاة المحاكم الريفية في شرق دارفور بشأن التسوية السلمية للمنازعات المحلية، بما في ذلك النزاعات القبلية. وقُدّم كذلك الدعم في مجال بناء القدرات بالتعاون مع المديرية العامة للسجون والإصلاح من خلال دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان وواجبات موظفي السجون لفائدة ٥٩ من الموظفين المعيّنين حديثا، من بينهم تسع نساء، في شمال دارفور. ومن أجل تعزيز التعاون بين الشرطة والادعاء العام في منطقة جبل مرة الكبرى في التصدي للجرائم، بما في ذلك العنف ضد المرأة، دعمت العملية المختلطة مشاورات مع القضاء والشرطة السودانية والادعاء العام في زالنجي لإعداد دورة تدريبية لفائدة محققى الشرطة والمدعين، بمن فيهم المدعون العاملون في مكتب المدعي الخاص المعني بالجرائم المرتكبة في دارفور. وإضافة إلى ذلك، انتهت العملية المختلطة من تشييد مبنى للمكاتب في الجينية، غرب دارفور، وسلمته إلى مكتب المدعي الخاص المعني بالجرائم المرتكبة في دارفور. ونظمت البعثة أيضا حلقة عمل بشأن رصد المحاكمات شارك فيها ٢٥ شخصا، من بينهم نساء يمثلن المجتمع المدني في زالنجي، بهدف تعزيز قدرات المشاركين على رصد المحاكمات الجنائية بعد رحيل العملية المختلطة. وسيعزز هذا الدعم قدرتهم على التسوية السلمية للمنازعات المحلية، بما في ذلك النزاعات القبلية.

٣٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجلت خمسة حوادث مرتبطة بذخائر غير منفجرة، أسفرت عن مقتل طفلين وإصابة عشرة آخرين بجروح خطيرة، في مليط وأم برو شمال دارفور، وفي بنديسي وزالنجي وسط دارفور، وفي قرية الكص جنوب دارفور. وقامت أفرقة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للعملية المختلطة، فيما مجموعه ٥٧ قرية في مختلف أرجاء دارفور، بتطهير ٢٢ منطقة من المناطق الخطرة، وبتحديد مكان وجود ٦١٠ ٢ ذخائر غير منفجرة (بما في ذلك الذخائر المنتهية الصلاحية) وتدميرها بطريقة مأمونة، وبالتخلص من ٢١٦ ٦٣ قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت العملية المختلطة معلومات للتوعية بمخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب إلى ٥١٦ ٣١ فردا، منهم ٤٠٥٠ امرأة و ٣٣٢٢ رجلا و ٨٩٣ ١٠ فتاة و ٢٥١ ١٣ فتى.

٣٤ - وواصلت العملية المختلطة دعم تعزيز قدرات السلطات المحلية لإضفاء طابع مؤسسي على حماية الطفل وتعزيز المسؤولية الوطنية في هذا الإطار في صفوف قوات الأمن. وبناء على ذلك، دُرّب خلال

الفترة المشمولة بالتقرير ٥٩ من ضباط شرطة السجون، منهم تسع نساء، شمال دارفور، على حماية الأطفال وحقوقهم بموجب اتفاقية حقوق الطفل. وواصلت العملية المختلطة أيضا رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها في إطار آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥).

٣٥ - ولا يزال العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، يشكل مصدر قلق بالغ للنساء في منطقة جبل مرة الكبرى. ووثقت العملية المختلطة أربعة حوادث اغتصاب فتيات قاصرات مشردات، شملت اغتصاب فتاة في الخامسة عشرة من عمرها من مخيم كساب للمشردين داخلها على يد فردين من أفراد الشرطة السودانية، وفتاتين (تبلغان من العمر ١٦ و ١٧ سنة) تقطنان في مخيم زمزم للمشردين داخلها، وفتاة (تبلغ من العمر ١٣ سنة) من مخيم الحامدية للمشردين داخلها على يد رجلين مسلحين، وكلها حوادث وقعت شمال دارفور. وأفيد أيضا بأن فتاة تبلغ من العمر ١٣ سنة وتنحدر من مخيم رونقاتاس للمشردين داخلها في زالنجي تعرضت في ١ شباط/فبراير لاغتصاب جماعي على يد أربعة مسلحين من البدو الرحل في إحدى المزارع. ولا تزال حرية تنقل النساء والفتيات في مناطق العودة وحول مخيمات المشردين داخلها مقيدة، بما في ذلك إمكانية وصولهن إلى المزارع والموارد الحرجية. وفي مخيم الحامدية للمشردين داخلها، وسط دارفور، أبلغت مصادر محلية العملية المختلطة بأن ست نساء من المخيم "اعتقلن" في ٤ شباط/فبراير على يد أربعة مسلحين من البدو الرحل في منطقة أويور بالقرب من زالنجي. وزادت العملية المختلطة عدد الدوريات المحددة الهدف كتدبير وقائي، مركزة على المزارع وأماكن جمع الحطب وجلب المياه من أجل حماية النساء وهن يمارسن أنشطة كسب العيش.

الوساطة في النزاعات القبلية

٣٦ - أسهم الانخراط الفعال لسلطات الدولة والسلطات المحلية والإدارة الأهلية في تراجع النزاعات القبلية بدرجة كبيرة في دارفور منذ منتصف عام ٢٠١٥. ودعمت العملية المختلطة مشاريع لتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية ركزت على تحسين سبل الحصول على الخدمات الأساسية، ومنع تجنيد الشباب المعرضين للخطر، وتشجيع بناء القدرات المحلية، بما في ذلك ٢٤ مشروعاً مجتمعياً في منطقة جبل مرة، مع توفير فرص التدريب أثناء العمل لما مجموعه ١٥٨٠ من المستفيدين.

٣٧ - وواصلت العملية المختلطة أيضا دعم جهود الوساطة من خلال الاضطلاع بدور تيسيري وبناء قدرات السلطات والمجتمعات المحلية. ودعمت للجهود الرامية إلى تحسين العلاقات بين المشردين داخلها والمجتمعات المحلية المضيفة والسلطات المحلية، نظمت العملية المختلطة ٢٨ اجتماعاً مع قادة المشردين داخلها من شمال ووسط دارفور في الفترتين من ١٤ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير و ٣ إلى ١١ شباط/فبراير. وعقدت أيضا اجتماعات مع مفوضي المحليات واللجان الأمنية المحلية لمناقشة الشواغل المتعلقة بأمن المشردين داخلها، ولا سيما النساء والفتيات. وطلبت قائدات المشردين داخلها مزيداً من المبادرات المدرة للدخل والأنشطة التدريبية لنساء مخيمات المشردين داخلها فيما يتعلق بمصادر الدخل البديلة. ودعا ممثلو الشباب إلى إتاحة فرص التدريب المهني للشباب لمنع الشبكات الإجرامية من تجنيدهم بالنظر إلى معدلات البطالة المرتفعة والظروف الاقتصادية الصعبة.

سابعاً - تنفيذ إعادة تشكيل البعثة

الخفض التدريجي للأفراد النظاميين

٣٨ - وفقا للجدول الزمني لتقليص العنصر العسكري للبعثة من ٤٧٠ ٥ فردا إلى ٤٠٥٠ فردا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، اكتملت في كانون الثاني/يناير عملية إعادة ٣٥٠ فردا من القوات النيبالية إلى الوطن. وُخِّضَ أيضا قوام قوة الشرطة التابعة للعملية المختلطة من ٢٥٠٠ فرد إلى ٢٢٨٣ فردا، حيث أُبقي على ٧٥٤ من فرادى ضباط الشرطة و ١٥٢٩ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة. وبدأت في ٢٧ شباط/فبراير عملية نقل وحدة الشرطة المشكلة الإندونيسية إلى قاعدة العمليات المؤقتة في قولو، بعدما أُجِّلت بسبب أعمال التشييد في قولو. ونُشر مستشارون لشؤون الشرطة تابعون للعملية المختلطة للاضطلاع بمهام الاتصال في الولايات في كل من شمال دارفور وجنوب دارفور وشرق دارفور وغرب دارفور والخرطوم، ويشترك هؤلاء في موقع واحد مع الشرطة السودانية.

تنفيذ مفهوم الانتقال

٣٩ - في إطار مواصلة العملية المختلطة تحضيراتها للانسحاب بحلول عام ٢٠٢٠ وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢٩ (٢٠١٨)، تواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري تنفيذ الاستراتيجية الانتقالية للبعثة. وفي هذا الصدد، حُصِّصَ مبلغ قدره ١٥ مليون دولار لمهام الاتصال في الولايات في إطار ميزانية العملية المختلطة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ لتنفيذ أنشطة برنامجية مشتركة مع عشرة من فرادى كيانات فريق الأمم المتحدة القطري، لا سيما في مجالات سيادة القانون، وحقوق الإنسان، والقدرة على الصمود، وإيجاد حلول دائمة للمشردين داخليا والمجتمعات المحلية المضيفة. ووقَّعت جميع مذكرات التفاهم العشر بين البعثة وفرادى كيانات فريق الأمم المتحدة القطري لتنفيذ الخطة الانتقالية والسماح لموظفي العملية المختلطة بالعمل انطلاقا من مكاتب هذه الكيانات في أربع من عواصم ولايات دارفور. واستقبلت هذه الكيانات حتى الآن ٤٠ موظفا، منهم ٢٠ موظفا دوليا و ٢٠ موظفا وطنيا، للاضطلاع بمهام الاتصال في الولايات في كل من الفاشر ونيالا والضعين والجنيينة، من أصل ٦١ موظفا من المقرر نشرهم، منهم ٣٩ موظفا دوليا و ٢٢ موظفا وطنيا، بما يشمل ٤٩ وظيفة فنية وأربعة أفراد مقدمين من الحكومات وثمانية من فرادى ضباط الشرطة. وبدأ في إطار مهام الاتصال في الولايات تنفيذ أنشطة في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون، بما في ذلك تحسين البنى التحتية وتفعيل دور الفريق المتنقل لرصد حقوق الإنسان وتنظيم برامج تدريبية بشأن معايير المحاكمة العادلة وإقامة العدل لفائدة الجهات الفاعلة في قطاعات العدالة والسجون والشرطة والمجتمع المدني من أجل خدمة المجتمعات المحلية في مناطق العودة. وقام موظفو العملية المختلطة المدججون في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتوسيع نطاق رصد الحماية ليشمل مناطق العودة والمناطق التي انسحبت منها العملية المختلطة. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والعملية المختلطة بتعديل مشاريع لمنع نشوب النزاع من أجل تحسين أهدافها وتعزيز استدامتها بعد خروج البعثة في نهاية المطاف. ويقوم موظفو العملية المختلطة أيضا بدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان في تعزيز جهود منع العنف الجنساني والتصدي له، بما يشمل دعم الآليات المجتمعية.

٤٠ - وبدأ فريق الأمم المتحدة القطري والعملية المختلطة، في إطار مهام الاتصال في الولايات، رصد أثر انسحاب العملية المختلطة من عشرة مواقع للأفرقة في عام ٢٠١٨، عملا بخطة خفض التدريجي للبعثة. ورغم أن الرصد سيستمر، فإن المؤشرات الأولى الواردة من هذه المناطق تشير إلى ضرورة تعزيز

سيادة القانون وحقوق الإنسان والآليات الوقائية، وإلى تقييم أثر الأزمة الاقتصادية على أشد فئات السكان ضعفاً، ولا سيما المشردون داخليا والعائدون.

ثامنا - ملاحظات

٤١ - في حين لا تزال الديناميات الوطنية في السودان في حالة تغير مستمر، فإن المسار المتبع في دارفور لا يزال ثابتاً نسبياً، حيث يحافظ الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة السودانيون على الأمن في المناطق الحضرية، وتتولى السلطات المحلية إدارة التوترات القبلية، ويعود المشردون داخليا بصفة تدريجية، باستثناء عدد من البؤر الساخنة في منطقة جبل مرة. ولا يدل هذا الاتجاه على قدرة المجتمعات المحلية في دارفور على الصمود فحسب، بل أيضاً على إسهام العملية المختلطة في تحقيق الاستقرار. ومع ذلك، فإن حالة عدم اليقين المستمرة على الساحتين السياسية والاقتصادية تطرح عدداً من التحديات أمام خروج بعثة حفظ السلام بطريقة مسؤولة والانتقال إلى مرحلة بناء السلام، بما في ذلك مسألة تحديد محاورين في الحكومة على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل التخطيط والرقابة المشتركين، وهو أمر له أهمية حاسمة في كفاءة المسؤولية الوطنية واستدامة العملية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مسألة حشد الموارد للانتقال لسلس، من مصادر محلية ودولية، ستكون معقدة في ظل تدابير الطوارئ المعمول بها حالياً.

٤٢ - وفي نفس الإطار، يؤسفني تأثير إعلان حالة الطوارئ في السودان على محادثات السلام بين الحكومة وبعض الحركات غير الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، التي لم تُستأنف في كانون الثاني/يناير في الدوحة على النحو المتفق عليه في اتفاق ما قبل التفاوض الموقع في ٦ كانون الأول/ديسمبر في برلين، وهو ما يضيّع الفرصة للحفاظ على الزخم الناجم عن هذا الاتفاق. وبالمثل، فإن إعلان تحالف نداء السودان انسحابه من اتفاق خريطة الطريق لإنهاء النزاعات في السودان يدعو للأسف أيضاً. فالمشاكل التي تعاني منها دارفور لا يمكن حلها إلا عن طريق عملية سياسية شاملة للجميع. وأكرر دعوة حكومة السودان والحركات غير الموقعة إلى مضاعفة جهودها والشروع في مفاوضات من أجل التوصل إلى وقف دائم للأعمال العدائية وإبرام اتفاق سلام شامل. وفي هذا الصدد، أرحب بإعلان الحكومة عن وقف مفتوح للأعمال العدائية في دارفور والمنطقتين، وبتמיד وقف الأعمال العدائية الذي أعلنت عنه الجبهة الثورية السودانية لمدة ثلاثة أشهر، لكنني أشعر بالقلق من أن الإعلان مؤخراً عن حالة الطوارئ في جميع أنحاء السودان يمكن أن يكون له أثر سلبي على عملية السلام من خلال تقييد حقوق المواطنين في التجمع السلمي وحرية التعبير.

٤٣ - وبالمثل، ما زال يساورني القلق من استمرار الاشتباكات المتقطعة بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان/عبد الواحد في جبل مرة، وما سببه ذلك من خسائر وتشريد في صفوف المدنيين. وفي هذا السياق، من التطورات المؤسفة الزيادة النسبية في هجمات جناح عبد الواحد على القوات المسلحة السودانية والتقارير المستمرة عن الاقتتال الداخلي في صفوف هذه الجماعة المسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأدعو كلا الطرفين إلى نبذ العنف والشروع فوراً في حوار سياسي. وأكرر دعوة عبد الواحد النور إلى الانضمام إلى عملية السلام على أساس وثيقة الدوحة. كما أناشد حكومة السودان أن تكفل تيسير سبل وصول العملية المختلطة وشركائها في المجال الإنساني باستمرار إلى المتضررين من النزاع لتوفير الحماية والمساعدة لهم.

٤٤ - إن العديد من العوامل المحركة للنزاع لم تعالج بعد معالجة شاملة. ففي حين أن الانخفاض العام في النزاعات القبلية الخطيرة دليل على التقدم المحرز، ما زالت العملية المختلطة تواصل العمل مع السلطات الوطنية والمحلية، ومع فريق الأمم المتحدة القطري وشركاء آخرين، لتيسير الوساطة ومعالجة المسائل الأساسية المرتبطة بالاستفادة من الأراضي والموارد. ومن الأهمية بمكان أيضا إيجاد سبل لإنهاء محنة أكثر من ١,٦ مليون شخص من المشردين داخليا ما زالوا يعيشون في المخيمات في جميع أنحاء دارفور، وأدعو الحكومة إلى تكثيف جهودها لكفالة سلامة وأمن المشردين داخليا في جميع أنحاء دارفور، مع السعي إلى إيجاد حلول دائمة لتشردهم الذي طال أمده من خلال تهيئة الظروف المواتية لعودتهم عودة آمنة وكرامة وطوعية. وما زالت الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، ولا سيما العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك الانتهاكات التي يرتكبها أفراد قوات الأمن الحكومية، تبعث على القلق البالغ وتشكل عقبة أمام السلام الدائم.

٤٥ - ومع شروع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تغيير شكل وجودهما في دارفور بالانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام والتنمية، فإننا نعتمد على شركائنا لمساعدتنا في كفالة نجاح هذه العملية. وأود أن أعرب عن امتناني للسلطات السودانية على تعاونها المستمر أثناء إعادة تشكيل العملية المختلطة، ومن الأهمية بمكان أن تكون للمسؤولية الوطنية والمحلية مكانة محورية في دعمنا المتواصل لدارفور. وبالمثل، فإنني أشعر بالامتنان للدعم القيم المقدم من أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والجهات المانحة الأخرى. وفي وقت تستعد فيه العملية المختلطة للخروج، ويتحول فيه تركيز جهود الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات المتغيرة لسكان دارفور والسعي إلى تجنب تجدد النزاع، فإننا ندعو شركاءنا إلى تجديد دعمهم. وأحث أعضاء المجتمع الدولي على المبادرة بتوفير ما يكفي من الموارد لهذا العمل البالغ الأهمية خلال المرحلة الانتقالية وبعدها.

٤٦ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لكل من الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، جيريمياه مامابولو، وقيادة البعثة وجميع أفراد العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في العمل الإنساني لتفانيهم في العمل من أجل إحلال السلام وتحقيق التنمية في دارفور. وأود أيضاً أن أثني على رئيس جنوب أفريقيا الأسبق، ثابو مبيكي، ورئيس نيجيريا الأسبق، عبد السلام أبو بكر، والمفوض السابق لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، رمطان لعمامرة، لما بذلوه من جهود متواصلة من أجل تحقيق السلام الدائم في السودان.

